التطبيق الأصولي على أحاديث الأحكام (بعض أحاديث الطهارة من عمدة الأحكام أنموذجاً)

د. مشهور بن حاتم بن حامد الحارثي

أستاذ الفقه وأصوله المشارك - جامعة الملك عبدالعزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية

مستخلص. فهذا بحث بعنوان: "التطبيق الأصولي على أحاديث الأحكام - بعض أحاديث الطهارة من عمدة الأحكام أنموذجاً"، رَغِبْتُ من خلاله بياناً فاعليّة علم أصول الفقه، وأثره في فهم النصوص الشرعية والاستنباط منها على وجه صحيح، ولا يخفى أنّ هذا الأمر من أهم أغراض علم أصول الفقه، ومتى خلا عن ذلك كان علماً قليل الفائدة، ضعيف الأثر.

وقد قسّمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، المبحث الأول في تعريف التطبيق الأصولي لغة واصطلاحاً، والمبحث الثاني في تعريف أحاديث الأحكام لغة واصطلاحاً، والمبحث الثالث في التطبيق الأصولي على بعض أحاديث الطهارة، وانتقيت ستة أحاديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في أبواب الطهارة من كتاب عمدة الأحكام للإمام المقدسي رحمه الله تعالى لإعمال القواعد الأصولية والفقهية عليها. وأسأل الله تعالى بمَنِّه وكرمه أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، نافعا لعباده المؤمنين، وصلّى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المقدمة

الفقه، وأثره في فهم النصوص الشرعية والاستنباط منها على وجه صحيح، ولا يخفى أنّ هذا الأمر من أهم أغراض علم أصول الفقه، ومتى خلا عن ذلك كان علماً قليل الفائدة، ضعيف الأثر. وقد رأيتُ أن أنتقي بعض أحاديث الأحكام من كلام رسولنا ﷺ لأطبق عليها أبرز القواعد الأصولية التي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..
فهذا بحث بعنوان: "التطبيق الأصولي على أحاديث الأحكام - بعض أحاديث الطهارة من عمدة الأحكام أنموذجاً"، رَغِبْتُ من خلاله بياناً فاعليّة علم أصول

قَرَّرها علماء الأصول رحمهم الله تعالى في كتبهم، سواءً منها ما يتعلَّق بالدَّلالات اللفظية أو العِلل والمعاني الشرعية أو غير ذلك.

وَوَقَّع اختياري على أحاديث باب الطهارة من كتاب عمدة الأحكام للإمام عبدالغني المقدسي رحمه الله تعالى (ت: ٦٠٠هـ)، إذ إن كتابه من أشهر كتب أحاديث الأحكام وأصَحِّها، فقد اعتمدَ ذكرَ الأحاديث المخرَّجة في صحيح البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ومسلم (ت: ٢٦١هـ) رحمهما الله تعالى، فعَمِلت على تطبيق أهمَّ قواعد علم الأصول عليها، واستنباط الأحكام الفقهية منها، فَنَتَجَت لي مسائل وتطبيقات كثيرة لم أكن أتصوُّرها بهذا الكم الهائل، فلما طال البحث وتشعبت جزئياته، انتقيت حديثاً من كل باب في الطهارة، وطَبَّقْتُ أهمَّ القواعد الأصولية عليه، وتَبَعْتُ شروحات العلماء رحمهم الله تعالى للوقوف على ما يؤيِّد من أقوالهم وإشاراتهم صحة التطبيق الأصولي من عدمه.

ولا أخفي سرّاً أنني وجدت في نفسي استمتاعاً عجباً بمسائل علم أصول الفقه وأنا أتصوِّر القاعدة الأصولية كما هي في كتب الأصوليين رحمهم الله، وأتتبع الألفاظ النبوية الشريفة، وأقَلِّب صفحات الكتب والشروح للعثور على نصوص شاهدة من أقوال العلماء رحمهم الله وإشاراتهم لمثل هذا التطبيق، ثم وقفت على نص بديع يوافق ما وَقَّع في نفسي، يحكيه

ابن الوزير اليماني رحمه الله (ت: ١٣٧٢هـ) بقوله: "ولقد درست الأصول، فما بدأت أتذوق حلاوته إلا منذ أن شرعت في دراسة علم الحديث وشروحه الفقهية، مثل: الروض النضير، وسبل السلام، وفتح الباري، ومثل: العمدة التي فاقت أخواتها من هذه الناحية التطبيقية للأصول خاصة، فمؤلفها ذلك الشيخ العلامة المحقق الأصولي الشهير بآبِ دَقِيق العيد رحمه الله، فكثيراً ما يطبِّق القواعد الأصولية، ويفتح للعقل باباً واسعاً للاستنباط"^(١).

فله الحمد رب العالمين على نعمة النصوص الشرعية من كتاب وسنة، وعلى ما بذله علماؤنا رحمهم الله الأجلاء من طرق هادية للوصول إلى الحكم الشرعي بشكل صحيح.

منهج في البحث:

توثيق المعلومات بالعزو لمصادرها الأصلية المتقدمة ثم المتأخرة.

عزو الآيات الواردة في البحث بذكر اسم السورة ورقم الآية بعد الآية مباشرة في صلب البحث.

تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، والاكتفاء بالصحيحين إن كان الحديث وارداً فيهما، فإن لم يرد فيهما خرَّجته من كتب السنة الأخرى، مع ذكر درجته وحكم المحدثين عليه رحمهم الله تعالى.

(١) ينظر: المصنَّى في أصول الفقه (ص ٤٧).

كالاتي:**المبحث الأول: تعريف التطبيق الأصولي لغة****واصطلاحاً، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: تعريف (التطبيق) لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف (الأصولي) لغة واصطلاحاً

المطلب الثالث: تعريف مصطلح (التطبيق الأصولي)

المبحث الثاني: تعريف أحاديث الأحكام لغة**واصطلاحاً، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: تعريف (أحاديث) لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف (الأحكام) لغة واصطلاحاً

المطلب الثالث: تعريف مصطلح (أحاديث الأحكام)

المبحث الثالث: التطبيق الأصولي على بعض**أحاديث الطهارة، وفيه ستة مطالب:**

المطلب الأول: التطبيق الأصولي على حديث: "لا

يقبل الله صلاة أحدكم... الحديث

المطلب الثاني: التطبيق الأصولي على حديث: "إذا

شرب الكلب من إناء أحدكم... الحديث

المطلب الثالث: التطبيق الأصولي على حديث: "لولا

أن أشق على أمتي... الحديث

المطلب الرابع: التطبيق الأصولي على حديث:

"يغسل ذكره ويتوضأ"

المطلب الخامس: التطبيق الأصولي على حديث:

"نعم، إذا هي رأت الماء"

المطلب السادس: التطبيق الأصولي على حديث:

"لا، إن ذلك عرق.. الحديث

وأسأل الله تعالى بمَنِّهِ وَكَرَمِهِ أن يجعل هذا البحث

١. مراعاة الترتيب الزمني عند ذكر المصادر في الحاشية.**٢. لم أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث خشية الإطالة، واكتفيت بذكر تاريخ الوفاة بعد اسم العَلَم في صلب البحث.****منهجي في التطبيق الأصولي:****١. أذكر الحديث كما أورده صاحب عمدة الأحكام رحمه الله تعالى معزوًّا للصحيحين.****٢. أقوم بتحليل ألفاظ الحديث تحليلاً أصولياً، مبيّناً ما يشتمل عليه من مسائل الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين وغيرها من مسائل الأصول، وكذا ما يشتمل عليه من عللٍ ومعاني شرعية.****٣. أذكر ما وقفت عليه من كلام العلماء رحمهم الله تعالى من المتقدمين والمعاصرين حول استشهادهم بالقاعدة الأصولية عند شرحهم للحديث، لا سيما شروحات عمدة الأحكام القديمة والمعاصرة، مراعيًا في ذلك الترتيب الزمني لنقولاتهم.****٤. ليس هدفي من التطبيق الأصولي في هذا البحث بيان القول الراجح في المسألة الفقهية الناتجة عن ذلك التطبيق، وإنما الهدف هو: بيان أثر علم أصول الفقه في استنباط الأحكام الفقهية واستخراجها من النصوص حسبما ذكره علماء أصول الفقه رحمهم الله.****خطة البحث:****قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، وهي**

خالصاً لوجهه الكريم، هادياً لي الصراط المستقيم، سالكاً بي سبل جنات النعيم، إنه سبحانه بعباده جواد رحيم.. وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المبحث الأول: تعريف (التطبيق الأصولي) لغة واصطلاحاً، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف (التطبيق) لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف (الأصولي) لغة واصطلاحاً

المطلب الثالث: تعريف مصطلح (التطبيق الأصولي)

المطلب الأول: تعريف (التطبيق) لغة واصطلاحاً

لفظ (التطبيق) لغة مأخوذ من كلمة (طَبَّقَ)، وجَمَعُها:

أَطْبَقَ، وله في اللغة عدة معانٍ، منها^(١):

١. التغطية والمساواة: فالتطَبَّقَ: غطاء كل شيء، وتطابق الشيئان: إذا تساويا، ويقال: طبقت بين الشيئين، إذا جعلتهما على حدٍ واحدٍ وألزمتهما، ومنه قوله تعالى: **چ ڈ ٹ ف ٹ ف ٹ** (الملك: ٣)، أي: بعضها فوق بعض.

٢. العموم: ومنه غِيثٌ طَبَّقَ، أي: عامٌ واسع، ويقال: طَبَّقَ الغيثُ تطبيقاً، أي: أصاب مطره جميع الأرض، وفي الحديث: **قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسُقُوا الْغَيْثَ، فَأُطْبِقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا**^(٢) أي: عمَّتْهم السماء

بالمطر.

٣. إصابة الشيء: وأصله من إصابة المِفْصَل، يقال: المطَبَّق من السيوف الذي يُصِيب المِفْصَل فَيُبَيِّئُهُ، والتطبيق: إصابة المِفْصَل، ويقال: طَبَّقَ الحقَّ، إذا أصابه، والمطَبَّق من الرجال: الذي يصيب الأمور برأيه، ومنه قول ابن عباس لأبي هريرة رضي الله عنهم حين بلغه فُتْيَاهُ في المُطَلَّقة ثلاثاً غير مَدْخول بها: **(إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ)**، فقال له: **(طَبَّقْتَ)**، أي: أصَبْتَ وَجْهَ الفُتْيَا^(٣).

وأما تعريفه اصطلاحاً فهو: إخضاع المسائل والقضايا لقاعدة علمية أو قانونية أو نحوها^(٤).

المطلب الثاني: تعريف (الأصولي) لغة واصطلاحاً
لفظ (الأصولي) لغة مأخوذ من كلمة: (أَصَلَ)، ولها عدة معانٍ في اللغة، منها^(٥):

١. أسفل الشيء وأساسه: يقال: (أصل الشجرة) أي: أسفلها وأساسها، ومنه قوله تعالى: **﴿أَصْلُهَا نَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾** (إبراهيم: ٢٤)، أي: أسفلها وأساسها، وقوله تعالى: **﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾** (الصافات: ٦٤)، أي: في أسفلها وقعرها.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤٣٩/٣)، تاج العروس للزبيدي (٥١٨/٣٢)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١١٤/٣).

(٤) ينظر: المعجم الوسيط (٥٥٠/٢).

(٥) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (١٠٩/١)، لسان العرب لابن منظور (١١٤-١١٥)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (ص: ٩٦١)، الكليات للكفوي (ص: ١٢٢)، مادة: (أصل) في الجميع.

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٣٤٤/٣)، المفردات للأصفهاني (ص: ٥١٦)، لسان العرب لابن منظور (٢٠٩/١٠)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (١١٦٥/١)، الكليات للكفوي (ص: ٥٨٥)، مادة: (طبق) في الجميع.

(٢) أخرجه البخاري، ك: الاستسقاء، ب: إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط، ح (١٠٢٠).

الفقه وما يتوصل به إلى الأدلة على سبيل الإجمال^(٤).

٤. تعريف الغزالي رحمه الله (ت: ٥٠٥هـ): "عبارة عن أدلة هذه الأحكام، وعن معرفة وجوه دلالتها على الأحكام من حيث الجملة لا من حيث التفصيل"^(٥).

٥. تعريف الرازي رحمه الله (ت: ٦٠٦هـ): "مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال، وكيفية الاستفادة منها، وكيفية حال المستدل بها"^(٦)، وبنحوه عرفه الآمدي (ت: ٦٣١هـ)^(٧)، والبيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)^(٨).
٦. تعريف ابن الحاجب رحمه الله (ت: ٦٤٦هـ): "العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية"^(٩).

التعريف المختار:

جميع التعريفات السابقة متقاربة، ولا تسلم من نقد واعتراض، ولعل من أشهرها تعريف الرازي رحمه الله تعالى وهو:

"مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال، وكيفية الاستفادة منها، وكيفية حال المستدل بها"^(١٠)،
وبيان محترزات التعريف كالاتي:

٢. الثبوت: يقال: استأصلت الشجرة، أي: ثبت أصلها، ورجلٌ أصيلٌ، أي: ثابتُ الرأي عاقلٌ.

وأما اصطلاحاً فهو لفظ مشترك عند العلماء رحمهم الله - بين عدّة معانٍ، منها^(١):

١. الدليل، ومنه قولهم: الأصل في تحريم الربا قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥).

٢. الراجح، ومنه قولهم: "الأصل في الكلام الحقيقة".

٣. القاعدة المستمرة في الشرع، ومنه قولهم: "أكل الميتة على خلاف الأصل".

٤. المقيس عليه، وهو ما يقابل الفرع في باب القياس. ومراد العلماء رحمهم الله - بـ(الأصولي) هنا نسبة إلى الأصول، وهي: "علم أصول الفقه"، وقد عرّفوا هذا العلم بتعريفات كثيرة في الاصطلاح، منها:

١. تعريف القاضي أبي يعلى رحمه الله (ت: ٤٥٨هـ): "هو عبارة عما تبنى عليه مسائل الفقه، وتعلم أحكامها به"^(٢).

٢. تعريف الباجي رحمه الله: (ت: ٤٧٤هـ): "ما انبنت عليه معرفة الأحكام الشرعية"^(٣).

٣. تعريف الشيرازي رحمه الله (ت: ٤٧٦هـ): "أدلة

(١) ينظر: شرح تنقيح الفصول (ص ١٥-١٦)، نهاية السؤل (٧/١)، شرح الكوكب المنير (٣٩/١).

(٢) ينظر: العدة (٧٠/١).

(٣) ينظر: إحكام الفصول (١٧٥/١).

(٤) ينظر: شرح اللمع (١٠٨/١).

(٥) ينظر: المستصفى (٣٦/١).

(٦) ينظر: المحصول (٨٠/١).

(٧) ينظر: الإحكام (٢١/١).

(٨) ينظر: منهاج الوصول مع شرحه الإبهاج (٢١/١).

(٩) ينظر: مختصر المنتهى (٢٠١/١).

(١٠) ينظر: المحصول (٨٠/١).

وقوله: (مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال): المراد بها الأدلة الشرعية الكلية للفقه التي لا تدل على مسألة معينة، مثل: دليل القرآن إجمالاً، ودليل السنة إجمالاً، ودليل الإجماع إجمالاً، ونحو ذلك، وخرج بهذا القيد: أدلة الفقه التفصيلية المختصة بمسائل معينة، فلا تذكر في أصول الفقه إلا على سبيل التمثيل أو الاستدلال^(١)، مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣)، دليلاً على وجوب صلاة الفريضة، وقوله صلى الله عليه وسلم: (البَّيْعَانُ بالخيار ما لم يتفرَّقا)^(٢) دليلاً على مشروعية الخيار في البيع.

وقوله: (وكيفية الاستفادة منها): أي: بيان صفة استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، والمقصود بذلك طرق الاستنباط، مثل: قواعد الأمر والنهي، والعام والخاص، والمنطوق والمفهوم، وغيرها.

وقوله: (وكيفية حال المستدل بها): والمراد: بيان صفة المجتهد الذي يستدل بالأدلة، ويستنبط الأحكام الشرعية منها.

المطلب الثالث: تعريف مصطلح (التطبيق الأصولي)
بعدما عرّفنا كلمتي: التطبيق والأصول، لغة واصطلاحاً، يمكن أن نُعرّف مصطلح (التطبيق الأصولي) باعتباره مركباً إضافياً، بأن يقال هو:

(إعمال القاعدة الأصولية في النص لفهم المعنى أو استنباط الحكم)

وبيان محترزات التعريف كالآتي:

قوله: (إعمال) المراد به: الإشغال والتفعيل، وخرج به: الإهمال وهو: الترك والتقصير.

وقوله: (القاعدة الأصولية) أي: قواعد علم أصول الفقه، وخرج به: القاعدة النحوية والصرفية وغيرها مما لا علاقة له بعلم أصول الفقه.

وقوله: (في النص) يشمل النص الشرعي كتاباً وسنة، ويشمل نصوص المكلفين وعباراتهم التي يترتب عليها أحكام شرعية كعبارات الأوقاف والوصايا وغيرها.

وقوله: (لفهم المعنى أو استنباط الحكم) قيد توضيحي؛ لبيان ثمرة إعمال القاعدة الأصولية في النص، فإما أن يكون لفهم معنى النص وصحة تصوّره، أو لاستنباط الحكم منه.

المبحث الثاني: تعريف أحاديث الأحكام لغة واصطلاحاً، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف (أحاديث) لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف (الأحكام) لغة واصطلاحاً

المطلب الثالث: تعريف مصطلح (أحاديث الأحكام)

المطلب الأول: تعريف (أحاديث) لغة واصطلاحاً

كلمة (الأحاديث) مُفْرَدُهَا (حديث)، ويطلق في اللغة على عدّة معانٍ، منها^(٣):

(١) ينظر: تيسير الوصول (ص ١٨)، تقريب الحصول (ص ٢١).

(٢) أخرجه: البخاري، ك: البيوع، ب: كم يجوز الخيار، (ح ٢١١٢)، ومسلم، ك: البيوع، ب: الصدق في البيع والبيان، (ح ١٤٥٣١)، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة (٣٦/٢)، المفردات للراغب (ص ٢٢٢)، لسان العرب (٥٢/٤)، القاموس المحيط (ص ١٦٧)، مادة: (حدث).

ومثال صفته ×: "كان رسول الله × أحسن الناس وجهاً، وأحسنهم خلقاً، ليس بالطويل الباطل ولا بالقصير" (٥).

المطلب الثاني: تعريف (الأحكام) لغة واصطلاحاً

كلمة (الأحكام) مفردتها (حُكْم)، ويطلق في اللغة على عدّة معانٍ كلّها تدور على معنى: المنع (٦)، تقول العرب: حَكَمْتُ وَأَحْكَمْتُ وَحَكَمْتُ أَي: مَنَعْتُ وَرَدَدْتُ، وسمّي القاضي بين الناس حاكماً؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم، وسميت حكمة الدابة بذلك؛ لأنها تمنعها، ومنه قول القائل (٧):

أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكُمُوا سَفَهَاءَكُمْ

إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا

وأما اصطلاحاً فقد تنوّعت تعبيرات الأصوليين رحمهم الله في تعريفهم له اصطلاحاً بتعريفات متقاربة، فمنها:

١. تعريف الغزالي رحمه الله (ت: ٥٠٥ هـ) بقوله: "خطاب الشرع إذا تعلّق بأفعال المكلفين" (٨).
٢. تعريف الرازي رحمه الله (ت: ٦٠٦ هـ) بقوله: "الخطاب المتعلّق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو

١. الجديد من الأشياء: وهو نقيض القديم، والحدوث: كون الشيء لم يكن، يقال: حَدَثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق: ١).

٢. الخبر: فالمراد بأحاديث الناس: أخبارهم، ومنه قوله الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ (سبأ: ١٩)، أي: أخباراً لمن يأتي بعدهم، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ (النساء: ٨٧)، أي: من أصدق منه خبراً.

وأما معنى الحديث اصطلاحاً فهو: ما أضيف إلى النبي × من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (١).
فمثال قوله ×: حديث: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" (٢).

ومثال فعله ×: حديث: أن رسول الله × "صلّى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين" (٣).
ومثال تقريره ×: حديث الجارية التي سألتها رسول الله ×: أين الله؟ قالت: في السماء، فأقرّها على ذلك (٤).

(٤) أخرجه: مسلم، ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحريم الكلام في الصلاة، ح: (٥٣٧).

(٥) أخرجه: مسلم، ك: الفضائل، ب: في صفة النبي ×، ح: (٢٣٣٧).

(٦) ينظر: مقاييس اللغة (٩١/٢)، المفردات (ص ٢٤٨)، لسان العرب (١٨٦/٤)، القاموس المحيط (ص ١٠٩٥)، مادة: (حكم).

(٧) ديوان جرير (ص ٤٧).

(٨) ينظر: المستصفى (١١٢/١).

(١) ينظر: تيسير مصطلح الحديث للطحان (ص ١٥)، تحرير علوم الحديث للجديع (١٧/١).

(٢) أخرجه: البخاري (ص ٢٢٦)، ك: الزكاة، ب: زكاة الزرق، (ح ١٤٤٧)، ومسلم (ص ٣٩٣)، ك: الزكاة، ب: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقه، (ح ٢٢٦٣)، واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه: البخاري (ص ٧٠)، ك: الصلاة، ب: قول الله تعالى: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى)، ح: (٣٩٧)، ومسلم (ص ٥٦٠)، ك: الحج، ب: استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره..، ح: (٣٢٣٦)، واللفظ لمسلم.

التخيير^(١).

٣. تعريف الأمدي رحمه الله (ت: ٦٣١هـ) بقوله: "خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية"^(٢).

٤. تعريف ابن الحاجب رحمه الله (ت: ٦٤٦هـ) بقوله: "خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع"^(٣).

المطلب الثالث: تعريف مصطلح (أحاديث الأحكام)
لم يَحْظَ هذا المصطلح (باعتباره مركبًا إضافيًا) بتعريف دقيق لدى علماء الحديث رحمهم الله تعالى، ويمكن تعريفه بالآتي: (الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الفقهية قَصْدًا).

وبيان محترزات هذا التعريف كما يلي:

قوله (الأحاديث النبوية): المقصود به قول النبي × أو فعله أو تقريره، وخرج به الآيات القرآنية، والأحاديث القدسية، وآثار الصحابة والتابعين وغيرهم. وقوله (المتعلقة بالأحكام الفقهية): المراد به: المرتبطة بالأحكام العملية، وخرج به الأحكام العقدية العلمية وغيرها.

وقوله (قَصْدًا): خرج به الأحاديث التي تَضَمَّنَتْ أحكاماً فقهية على سبيل التبع والاستنباط من العلماء رحمهم الله تعالى، مع كونها لم تُسَقَّ لبيان الأحكام الفقهية على وجه الخصوص، مثل بعض الأحكام الفقهية المستنبطة من القصص والأخبار النبوية.

المبحث الثالث: التطبيق الأصولي على بعض

أحاديث الطهارة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: التطبيق الأصولي على حديث: "لا يقبل الله صلاة أحدكم..." الحديث

المطلب الثاني: التطبيق الأصولي على حديث: "إذا شرب الكلب من إناء أحدكم..." الحديث

المطلب الثالث: التطبيق الأصولي على حديث: "لولا أن أشق على أمتي..." الحديث

المطلب الرابع: التطبيق الأصولي على حديث: "يغسل ذكره ويتوضأ".

المطلب الخامس: التطبيق الأصولي على حديث: "نعم، إذا هي رأت الماء".

المطلب السادس: التطبيق الأصولي على حديث: "لا، إن ذلك عرق..." الحديث

المطلب الأول: التطبيق الأصولي على حديث: "لا يقبل الله صلاة أحدكم..." الحديث

متن الحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ×: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى

يَتَوَضَّأَ"^(٤).

التطبيق الأصولي:

١. تطبيق صيغة النفي بمعنى النهي في قوله ×: (لا يقبل الله)، وهذا الأسلوب أبلغ من مجرد النهي والزجر عن الفعل.

(٣) مختصر المنتهى (٢٨٢/١).

(٤) أخرجه: البخاري، ك: الحيل، ب: في الصلاة، ح: (٦٩٥٤).

(١) ينظر: المحصول (٨٩/١).

(٢) ينظر: الإحكام (١٣٢/١).

قال البسم رحمه الله (ت: ١٤٢٣هـ): " (لا يقبل الله) بصيغة النفي، وهو أبلغ من النهي، لأنه يتضمن النهي وزيادة نفي حقيقة الشيء" (١).

٢. تطبيق قاعدة: "النهي يقتضي الفساد": فإنه لما نهى عن الصلاة حال الحدث اقتضى ذلك فساد صلاة من صلى وهو محدث.

٣. تطبيق قاعدة: "النهي عن الشيء أمر بضده": فإنه لما نهى عن الصلاة حال الحدث دلّ ذلك على الأمر بالطهارة للصلاة.

٤. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (لا يقبل)، فيشمل نفي كل قبول من الله تعالى؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق النفي على العموم.

قال ابن فرحون رحمه الله (ت: ٧٦٩هـ): "فهو نكرة في سياق النفي، فيقتضي العموم" (٢).

٥. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (صلاة أحكم)، فيشمل كل صلاة سواء كانت صلاة فريضة أو نافلة معينة أو نافلة مطلقة؛ لدلالة المفرد المضاف على العموم.

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وحكي عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري من قولهما جواز صلاة الجنازة بغير طهارة، وهو مذهب باطل، والإجماع على خلافه، وعموم الحديث المذكور يدل

على ذلك" (٣).

وقال الفاكهاني رحمه الله (ت: ٧٣٤هـ): "وتحقيقه أن الصلاة اسم جنس، وقد أضيف، فعم" (٤).

وقال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): " (صلاة أحكم) عامة؛ لأنها مفرد مضاف، فتعم كل صلاة كالصلوات الخمس والجمعة والرواتب والوتر وصلاة الجنازة والنفل المطلق كل هذا داخل في اللفظ، لأنه يشمل العموم" (٥).

٦. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (أحكم)، فيشمل كل أحد سواء كان ذكراً أو أنثى، عالماً أو جاهلاً أو ناسياً، متوضئاً أو لا -وسيأتي إخراج المتوضئ من العموم في آخر الحديث-؛ وذلك لدلالة المفرد المضاف على العموم.

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وهو عام في عدم القبول من جميع المحدثين في جميع أنواع الصلاة" (٦)، وبمثله قال ابن الملقن رحمه الله (٧).

وقال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "اشتراط الطهارة لكل من أراد الصلاة وكان محدثاً؛ لعموم قوله: (صلاة أحكم) فلو صلى المحدث ناسياً أو جاهلاً فصلاته مردودة؛ لأن الحديث لم يقيد، وعليه الإعادة، ويرتفع عنه الإثم.." (٨).

(٥) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٣٧/١).

(٦) ينظر: العدة (٥٢/١).

(٧) ينظر: الإعلام (٢١٧/١).

(٨) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٣٩/١).

(١) ينظر: تيسير العلام (٢٤/١).

(٢) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٥٦/١).

(٣) ينظر: العدة (٥٦/١).

(٤) ينظر: رياض الأفهام (٤٧/١).

٧. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (إذا أحدث)، فيشمل كل حدث سواء كان حدثاً أصغر أو أكبر، أو كان الحدث اختياراً أو اضطراراً؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الشرط على العموم.

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): (وقد استدل بهذا الحديث على بطلان الصلاة بالحدث، سواء كان خروجه اختياراً أم اضطراراً، لعدم تفريقه × بين حدث وحدث في حالة دون حالة، وقد حكى عن مالك والشافعي في القديم وغيرهما: أنها لا تبطل إذا بيقه الحدث، بل يتوضأ ويبني على صلاته، وإطلاق الحديث يردّه^(١)، وبمثله قال ابن الملّين رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ)^(٢).

٨. تخصيص متصل (بالغاية) في قوله ×: (حتى يتوضأ)، فأخرج المصلي المتوضئ من عموم نفي القبول، فتقبل صلاته.

٩. تطبيق مفهوم الغاية في قوله ×: (حتى يتوضأ) فإن مفهومه أنه تقبل صلاته إذا توضأ، ولو تعددت الصلوات.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "الوجه الرابع: استدل بهذا الحديث على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة ووجه الاستدلال به: أنه × نفي القبول ممتداً إلى غاية الوضوء وما بعد الغاية مخالفة لما

قبلها فيقتضي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانياً"^(٣). وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "(حتى يتوضأ) نفي القبول إلى غاية، وهي الوضوء، وما بعد الغاية مخالف لما قبلها، فاقتضى قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً، ودخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانياً، وهذا مجمع عليه في الوضوء"^(٤). وبمثله قال ابن الملّين رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ)^(٥).

وقال ابن فرحون رحمه الله (ت: ٧٦٩هـ): "ويجب هنا تقدير "حتى" بـ"إلى" التي للغاية"^(٦).

وقال زين الدين العراقي رحمه الله (ت: ٨٠٦هـ): "ومفهومه أنه إذا لم يحدث تقبل صلاته، وإن لم يجدد وضوءاً"^(٧).

وقال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "حتى هنا غائية المعنى، أي: إلى أن يتوضأ"^(٨).

١٠. تطبيق مفهوم الشرط في الحديث في قوله ×: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث.."، ومفهومه: أن الله تعالى يقبل الصلاة إذا لم يحدث صاحبها ولا يشترط أن يتوضأ لها وضوءاً - خاصاً.

قال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "يجوز أن نصلي الصلوات الخمس أو الست أو السبع أو العشر بوضوء واحد.. لقوله: "إذا أحدث" ولقد صلى النبي ×

(١) ينظر: العدة في شرح العمدة (٥٥/١).

(٢) ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢٢٤/١).

(٣) ينظر: إحكام الأحكام (١٩٢/١).

(٤) ينظر: العدة (٥٤/١).

(٥) ينظر: الإعلام (٢٢١/١).

(٦) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٦٣/١).

(٧) ينظر: طرح التثريب (٢٢٢/٢).

(٨) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٣٨/١).

١. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (شرب)، فيشمل كلَّ شرب سواء كان قليلاً أو كثيراً؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الشرط على العموم.

٢. تطبيق مفهوم الشرط في قوله ×: (إذا شرب (الكلب..))، فيفهم منه أنه إذا لم يشرب الكلب فلا يجب غسله سبع مرات.

٣. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (الكلب)، فيشمل كل كلب صغيراً أو كبيراً، مأذوناً فيه أو غير مأذون فيه، أسوداً كان أو غير ذلك؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم^(٦).

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "الحديث عام في جميع الكلام، وفي مذهب مالك قول يخصّصه بالمنهي عن اتخاذه، والأقرب العموم لأن الألف واللام إن لم يقم دليل على صرفها إلى المعهود المعين فالظاهر كونها للعموم.."^(٧).

وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "فهو عام في كل كلب لعموم اللفظ، وهو مذهب جمهور العلماء، سواء كان مما يجوز اقتناؤه، وسواء كلب البدوي والحضري.."^(٨).

٤. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (إناء أحكم)، فيشمل كل إناء لهم؛ لدلالة المفرد المضاف على

عام الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد فسأله عمر فقال: إنك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تفعله من قبل، قال: عمداً فعلت ذلك" ليبين جواز جمع الصلوات بوضوء واحد^(٩).

١١. تطبيق دلالة الاقتضاء في قوله ×: "لا يقبل الله صلاة أحكم إذا أحدث حتى يتوضأ"، فالكلام يقتضي تقدير محذوف ضرورة وهو لفظ (..ويصلي). قال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "العاشر: لا بد في الحديث من تقدير حذف وهو: لا يقبل الله صلاة أحكم إذا أحدث حتى يتوضأ ويصلي، إذ يستحيل قبول صلاة غير مقبولة"^(١٠).

المطلب الثاني: التطبيق الأصولي على حديث: "إذا شرب الكلب من إناء أحكم... الحديث متن الحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ × قَالَ: (إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا)^(١١). وَلِمُسْلِمٍ: (أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ)^(١٢). وَلَهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ × قَالَ: (إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعًا وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ)^(١٣).

التطبيق الأصولي:

(١) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٤٣/١).

(٢) ينظر: الإعلام (٢٢٦/١).

(٣) أخرجه البخاري، ك: الوضوء، ب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، ح: (١٧٢)، ومسلم، ك: الطهارة، ب: حكم ولوغ الكلب، ح (٢٧٩).

(٤) أخرجه مسلم، ك: الطهارة، ب: حكم ولوغ الكلب، ح: (٢٧٩).

(٥) أخرجه: مسلم، ك: الطهارة، ب: حكم ولوغ الكلب، ح: (٢٨٠).

(٦) ينظر: الإعلام (١/ ٢٩٨-٢٩٩)، تنبيه الأفهام (ص: ٣٥)، وشرح عمدة الأحكام لابن عثيمين (١/ ٧٤ و ٧٦)، ومنحة العلام (٥٣/١).

(٧) ينظر: إحكام الأحكام (١/ ٢١٩).

(٨) ينظر: العدة (١/ ٧٦).

العموم.

قال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨هـ): "ظاهر العموم في كل آنية"^(١).

٥. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (أحكم)، فيشمل كل أحد سواء كان كبيراً أو صغيراً، غنياً أو فقيراً؛ لدلالة المفرد المضاف على العموم.

٦. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (فليغسله)؛ لكونه فعلاً مضارعاً اقترن به لام الأمر.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "ظاهر الأمر الوجوب، وفي مذهب مالك قول أنه للندب..^(٢)".

وقال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "فليغسله: اللام للأمر"^(٣).

٧. تطبيق اقتضاء صيغة الأمر للفورية في قوله ×: (فليغسله)، لكونه فعلاً مضارعاً اقترن به لام الأمر.

قال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "قال المازري المالكي: الجمهور على أن غسله عند إرادة الاستعمال، وذهب بعض المتأخرين إلى غسله وإن لم يرد استعماله، أي بناء على أن الأمر المطلق يقتضي الفورية"^(٤).

وقال زين الدين العراقي رحمه الله (ت: ٨٠٦هـ): "استدل به على أنه يجب الغسل من ولوغ الكلب على

الفور؛ لأن الأمر يقتضي الفورية عند أكثر الفقهاء، وهو المختار"^(٥).

وقال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨هـ): "ظاهر قوله (فليغسله) يقتضي الفور لكن حمل الجمهور الفورية على الاستحباب، إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء"^(٦).

٨. تطبيق صيغة الإطلاق في قوله × (فليغسله)، فيصدق على الغسلة الواحدة؛ لدلالة الفعل في سياق الإثبات على الإطلاق، لكنه قيّد بالعدد في نفس الحديث بقوله ×: (سبعاً).

٩. تطبيق صيغة الخصوص في قوله ×: (سبعاً)؛ فإنه عدد، والأعداد من قبيل النصوص التي لا تحتل معنى آخر.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "الحديث نص في اعتبار السبع في عدد الغسلات، وهو حجة على أبي حنيفة في قوله: يغسل ثلاثاً"^(٧).

وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وفي الحديث دليل نصا على اعتبار السبع في عدد الغسلات، وهو مذهب الشافعي، ومالك، وأحمد، والجماهير، وفيه رد على أبي حنيفة رحمه الله في

(٥) ينظر: طرح التثريب (١/١٢٥).

(٦) ينظر: كشف اللثام (١/٨٣).

(٧) ينظر: إحكام الأحكام (١/٢١٥).

(١) ينظر: كشف اللثام (١/٨٢).

(٢) ينظر: إحكام الأحكام (١/٢٢٠).

(٣) ينظر: تنبيه الأفهام (ص: ٣٥).

(٤) ينظر: الإعلام (١/٣٠٨).

فمه أشرفها، فالباقى من باب أولى على الصحيح، وللخصم أن ينفصل عن هذا بأن فمه محل استعمال النجاسة^(٤).

١٤. تطبيق القياس الأولوي في الحديث: فيقاس بول الكلب وغائطه على لعابه بجامع التنجيس.

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وإذا ثبت أن الأمر بغسله سبعاً للنجاسة، استدل به على نجاسة عين الكلب، إما لنجاسة لعابه المتصل بفمه، لكونه جزءاً منه، وفمه أشرف ما فيه، وهو نجس، فكله نجس، أو لكون اللعاب نجساً، وهو عرق الفم، فعرقه كله نجس، وهو متحلب من البدن، فجميعه نجس. فتبين من الحديث الدلالة على نجاسته فيما يتعلق بالفم، وفي باقي البدن بالاستتباط، وفيه بحث..^(٥)

وقال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "ذهب بعض العلماء إلى أن النجاسة المغلظة في لعاب الكلب فقط، لقوله (إذا شرب الكلب في إناء أحكم) وأن بقية نجاسته كغيرها من النجاسات فبوله وروثه وعرقه كسائر الأبوال والأرواث والعرق النجس، ولكن المشهور عند علماء الحنابلة رحمهم الله أن بقية نجاسته كالنجاسة الحاصلة بريقه ولعابه، وقالوا: إن نجاسة البول والعذرة أقبح من نجاسة الريق، ومن المعلوم أن الشريعة الكاملة لا تثبت حكماً لشيء وتتفي هذا الحكم عن شيء أولى منه، وهذا القياس

قوله: تغسل ثلاثاً، وكأنه لم يبلغه الحديث^(١)، وينحوه قال ابن الملقن رحمه الله^(٢).

١٠. تطبيق مفهوم العدد في قوله ×: (سبعاً)، فيفهم منه أنه لا يجزئ غسل الإناء بأقل من سبع غسلات.

١١. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (ولغ)، فيشمل كل ولوغ سواء كان يسيراً أو كثيراً؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الشرط على العموم.

١٢. تطبيق مفهوم الشرط في قوله ×: (إذا ولغ)، فيفهم منه أنه إذا لم يلغ الكلب فلا يجب غسل الإناء سبعاً.

١٣. عدم تطبيق مفهوم الصفة في قوله ×: (ولغ)؛ لكونه خرج مخرج الغالب.

قال زين الدين العراقي رحمه الله (ت: ٨٠٦هـ): "إنما نص على الولوغ لكونه الغالب فيما تصيبه الكلاب من الأواني، فإنها إنما تقصد الأكل، والشرب من الأواني فخرج بذلك مخرج الغالب لا مخرج الشرط^(٣).

وقال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨هـ): "ومفهوم الشرط في قوله: (إذا ولغ) يقتضي قصر الحكم على ذلك، نعم: إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجيس يتعدى الحكم إلى ما إذا لحس أو لعق مثلاً، ويكون ذكر الولوغ للغالب، ويلحق في الحكم بقية أعضائه، لأن

(٤) ينظر: كشف اللثام (٨١/١).

(٥) ينظر: العدة (٧٦/١).

(١) ينظر: العدة (٧٨/١).

(٢) ينظر: الإعلام (٣٠١/١).

(٣) ينظر: طرح التثريب (١٢٢/١).

الذي ذهب إليه علماء الحنابلة أقرب إلى الصواب وأحوط وهو أن تجري جميع نجاسات الكلاب مجرى لعابه^(١).

وقال رحمه الله: "إذا وجب التطهير من ولوغه بما ذكر، فالتطهير بذلك من بوله وعذرتة ونحوهما من باب أولى"^(٢).

١٥. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (الإناء)، فيشمل كل إناء سواء كان صغيراً أو كبيراً، أو كان إناء ماء أو إناء طعام^(٣)؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "عام بالنسبة إلى كل إناء والأمر بغسله للنجاسة"^(٤).

وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وفيه دليل على عموم الإناء..^(٥)، وبنحوه قال ابن الملقن رحمه الله^(٦).

١٦. تطبيق مفهوم الظرف في قوله ×: "في الإناء"، فيفهم أنه إذا شرب الكلب في غير إناء كبير أو نهر فلا يجب غسله سبع مرات.

قال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): " (في الإناء) خرج به ما لو ولغ في بركة أو ساقية أو ما أشبه ذلك"^(٧).

١٧. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (وعقروه)؛ لكونه على وزن (افعل).

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وفيه دليل على وجوب التعفير بالتراب، وبه قال الشافعي وأصحاب الحديث..^(٨).

١٨. تطبيق صيغة الإطلاق في قوله ×: "وعقروه"، فيصدق على صورة واحدة؛ لدلالة الفعل في سياق الإثبات على الإطلاق.

١٩. تطبيق صيغة الخصوص في قوله ×: (الثامنة)؛ فإنه عدد، والأعداد من قبيل النصوص التي لا تحتل معنى آخر.

٢٠. تطبيق صورة من صور مسلك الإيماء إلى العلة وهي: ترتيب حكم على وصف بصيغة الشرط والجزاء، فالحكم وهو قوله: (فاغسلوه) رُتب على وصف وهو قوله: (إذا شرب الكلب) بصيغة الشرط والجزاء، فتكون علة الأمر بغسل الإناء هي: حصول الشرب من الكلب.

(١) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٨١/١).

(٢) ينظر: تنبيه الأفهام (ص: ٣٦).

(٣) قال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨هـ): "والمشهور عن المالكية أيضاً: التفرقة بين إناء الماء فيراق ويغسل، وبين إناء الطعام، فيؤكل، ثم يغسل الإناء تعبداً، لأن الأمر بالإراقة عام، فيخص الطعام منه بالنهي عن إضاعة المال، وعورض بأن النهي عن إضاعة المال مخصوص بالأمر بالإراقة، ويترجح بالإجماع على إراقة ما يقع فيه النجاسة من قليل المانع، ولو عظم ثمنه، فثبت

تخصيص عموم النهي عن الإضاعة بخلاف الإراقة". كشف اللثام (٩٦/١).

(٤) ينظر: إحكام الأحكام (٢١٩/١).

(٥) ينظر: العدة (٧٧/١).

(٦) ينظر: الإعلام (٣٠٤/١).

(٧) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٧٥/١).

(٨) ينظر: العدة (٧٨/١).

٢١. تطبيق صيغة الخصوص في قوله ×: (بالتراب) فإنه اسم معين، ولا يحتمل معنى آخر، وخالف في ذلك بعض العلماء رحمهم الله تعالى. قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "قوله: بالتراب يقتضي تعينه، وفي مذهب الشافعي قول أو وجه: إن الصابون والأشنان والغسلة الثامنة تقوم مقام التراب بناء على أن المقصود بالتراب زيادة التنظيف، والصابون والأشنان يقومان مقامه في ذلك، وهذا عندنا ضعيف؛ لأن النص إذا ورد بشيء معين واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يجز إلغاء النص وإطراح خصوص المعين فيه، والمعنى المستتب إن عاد على النص بالإبطال أو التخصيص فهو مردود عند جمع من الأصوليين"^(١).

وقال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "قرع: هل الأمر بالتراب تعبد محض لا يعقل معناه، أو معلل بالاستطهار بغير الماء ليكون فيه زيادة كلفة وتغليظ، أو معلل بالجمع بين نوعي الطهور؟ فيه معان استتبطها أصحابنا وليس فيها سوى مجرد مناسبة ليس بأمر قوي، فإذا دخلها الاحتمال رجع إلى النص"^(٢). وقال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨هـ): "جزم علماؤنا بإقامة نحو الأشنان مما له قوة الإزالة مقام التراب، لا غسلة ثامنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح عمدة الفقه: هذا أقوى الوجوه، وصححه في

التصحيح، والمجد في شرحه، وتصحيح المحرر، لأن كلا من الصابون والأشنان والنخالة أبلغ من التراب في الإزالة، فنصه على التراب تنبيه عليها، ولأن التراب جامد أمر به في إزالة النجاسة، فألحق به ما يماثله، كالحجر في الاستجمار، وقيل: لا يجزئه، لأنه طهارة أمر فيها بالتراب، فلم يقدّم غيره مقامه كالتيتم، لأن الأمر به تعبد، فلا يقاس عليه غيره، وقال ابن حامد: إنما يجوز العدول إلى غير التراب عند عدمه، أو فساد المحل المغسول به، فأما مع وجوده وعدم الضرر فلا"^(٣).

وقال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "الحديث نص في وجوب التطهير بالتراب مع الماء، فلا يطهر بغير ذلك إلا إذا تعذر"^(٤).

وقال عبدالله الفوزان حفظه الله: "الحديث نص في وجوب التطهير بالتراب مع الماء، لخبث نجاسة الكلب، وهو قول الشافعية والحنابلة ولا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكدر الماء، أو يصب الماء على التراب، ولا يقوم غير التراب كالأشنان والصابون مقامه، إلا إذا تعذر؛ لأن النص إذا ورد بشيء معين، واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يجز إلغاء النصوص وترك ما عُيِّنَ فيها.

والأمر بالتراب، وإن كان يحتمل أنه لزيادة التنظيف، لكن لا يجزم بتعيين ذلك المعنى؛ لأنه يزاحمه معنى

(١) ينظر: إحكام الأحكام (٢٢٠/١).

(٢) ينظر: الإعلام (٣١٠/١).

(٣) ينظر: كشف اللثام (٨٩/١).

(٤) ينظر: تنبيه الأفهام (ص: ٣٧).

والمشهور من مذهب مالك والقوي من جهة الدليل وهو قول أكثر العلماء كما عزاه النووي في شرح مسلم^(٤).

وقال عبدالله الفوزان حفظه الله: "تعدد الغسلات خاص بنجاسة الكلب، ولا يقاس عليه غيره كالخنزير؛ لأن العبادات توقيفية، وهذه أمور لا تدرك بالرأي والقياس، ولم يأت في غير الكلب تعدد الغسل، والخنزير مذكور في القرآن وموجود في زمن النبي ×، ولم يرد إلحاقه، فنجاسته كنجاسة غيره.

أما بقية النجاسات فالواجب فيها غسلة واحدة، تذهب بعين النجاسة وأثرها، فإن لم تذهب زاد حتى يذهب أثرها، ولو جاوز السبع، سواء أكان ذلك في الأرض أم الثوب أم الفرش أم الأواني، وهذا قول الجمهور، لقوله ×: «إذا أصاب إحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه، ثم لتنضحه بماء ثم لتصل فيه». ولم يأمر فيه بعدد، ولو أراده لبينه، كما في حديث الولوغ، ولأن المقصود إزالة النجاسة، فمتى زالت زال حكمها^(٥).

المطلب الثالث: التطبيق الأصولي على حديث: "لولا أن أشق على أمتي... الحديث"
متن الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي × قال: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ"^(٦).

آخر وهو الجمع بين مطهرين: الماء والتراب، وهذا مفقود في الصابون أو الأشنان، والقاعدة في الأصول: أن المعنى المستتبط إذا عاد على النص بإبطال أو تخصيص فهو مردود^(١).

٢٢. تطبيق لمسألة: هل الحكم تعبدى أو معلل؟، فيرى الإمام مالك أن الحكم تعبدى؛ لاعتقاده طهارة الماء والإناء لكون الكلب عنده طاهر، ويرى الجمهور أن الحكم معلل؛ لنجاسة الكلب، وانبنى على هذا الخلاف مسائل منها: الخلاف في قياس الخنزير على الكلب.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "وحمل مالك هذا الأمر على التعبد لاعتقاده طهارة الماء والإناء وربما رجحه أصحابه بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع لأنه لو كان للنجاسة: لاكتفى بما دون السبع فإنه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة وقد اكتفى فيها بما دون السبع، والحمل على التنجيس أولى لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبدًا أو معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى أولى لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى"^(٢). وبمثله قال ابن العطار رحمه الله^(٣).

وقال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "قولان منشأهما: هل الغسل تعبد فلا يقاس على الكلب غيره، أو معلل بالإبعاد أو التنجيس فالخنزير بذلك أولى، والأظهر عندنا الإلحاق وهو رواية مطرف عن مالك،

(١) ينظر: منحة العلام (٥٦/١).

(٢) ينظر: إحكام الأحكام (٢١٢/١).

(٣) ينظر: العدة (٧٥/١).

(٤) ينظر: الإعلام (٣١٠/١).

(٥) ينظر: منحة العلام (٥٥/١).

(٦) أخرجه: البخاري، ك: الجمعة، ب: السواك يوم الجمعة، ح: (٨٨٧)، ومسلم، ك: الطهارة، ب: السواك، ح: (٢٥٢).

التطبيق الأصولي:

١. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: "كل صلاة" فيشمل كل صلاة؛ لدلالة لفظ (كل) على العموم. قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "الحديث بعمومه يدل على استحباب السواك عند كل صلاة، ويدخل فيه استحباب ذلك في الصلاتين الواقعتين بعد الزوال للصائم، فيستدل به من يرى ذلك، ومن يخالف في ذلك يحتاج إلى دليل خاص بهذا الوقت يخص به ذلك العموم، وهو حديث الخلوف، وفيه بحث"^(١). وقال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "في دلالة أيضا على مسألة فقهية: وهو استحباب السواك عند كل صلاة سواء كانت فريضة عينا أو كفاية أو نافلة بوضوء أو تيمم..^(٢)، وقال: "فيه دلالة أيضا على مسألة أخرى فقهية وهي استحبابه للصلاة الواقعة بعد الزوال..^(٣)". وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وفيه دليل على استحبابه عند كل صلاة، سواء كانت فريضة أو نافلة، متكررة في زمان: كالتراويح والضحي، أو متفرقة: كالفرائض وتحية المسجد وسنة الوضوء... وفيه دليل بعمومه على استحبابه للصلاة الواقعة بعد الزوال للصائم، وهو قول الشافعي"^(٤).
٢. تطبيق صيغة عموم يراد بها الخصوص في قوله

- ×: (أمتي)؛ لدلالة المفرد المضاف على العموم، ولكن المراد أمة الإجابة وليس أمة الدعوة التي يراد بهم كل من أرسل إليهم النبي ×.
٣. تطبيق صورة من صور مسلك الإيماء إلى العلة وهي: تعليل عدم الحكم بوجود المانع منه، وبيان ذلك: أن عدم الحكم وهو قوله: (..لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) علل بالمانع وهو قوله: "لولا أن أشق على أمتي"، فتكون علة عدم إيجاب السواك عند كل صلاة وجود المشقة.
- قال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "فيه دلالة أيضا لمسألة خامسة أصولية: وهي جواز تعليل الحكم العدمي بالمانع..^(٥)".
٤. تطبيق طريقة من طرق معرفة الحكم التكليفي وهي: امتناع النبي × عن إيجاب السواك على أمة خوف المشقة عليهم، فدل على استحبابه لهم.
٥. تطبيق مسألة جواز الاجتهاد للنبي × في بيان الأحكام الشرعية، وأنه إذا أُقِرَّ من الله تعالى عليه فيكون تشريعاً لأمة.
- قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "قد يتعلق بالحديث مذهب من يرى أن النبي × له أن يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص فإنه جعل المشقة سببا لعدم أمره ×، ولو كان الحكم موقوفاً على النص لكان سبب انتفاء أمره × عدم ورود النص

(٤) ينظر: العدة (١/٤٧١).

(٥) ينظر: الإعلام (١/٥٥٦).

(١) ينظر: إحكام الأحكام (١/٢٨١).

(٢) ينظر: الإعلام (١/٥٥٦).

(٣) ينظر: الإعلام (١/٥٥٨).

به، لا وجود المشقة، وفيه احتمال للبحث والتأويل^(١).
وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ×، فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى، وهو مذهب الفقهاء، وأصحاب الأصول، وهو الصحيح المختار عندهم"^(٢).

وقال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "فيه دلالة أيضا لمسألة ثلاثة أصولية وهي: جواز الاجتهاد للنبي × فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى، وهو مذهب الفقهاء وأصحاب الأصول وهو الصحيح المختار عندهم"^(٣).

المطلب الرابع: التطبيق الأصولي على حديث: "يغسل ذكره ويتوضأ".

متن الحديث:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ × لِمَكَانِ ابْنَتِهِ مَنَى، فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ"^(٤).

وللبخاري "اغسل ذكرَكَ وتوضأ"^(٥).

ولمسلم: "توضأ وأنضح فرجَكَ"^(٦).

التطبيق الأصولي:

١. تطبيق دلالة إقرار النبي × للمقداد رضي بالله عنه

استنابته الاستفتاء عن غيره.

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "فيه جواز الاستنابة في الاستفتاء للعذر سواء كان المستفتي حاضراً أو غائباً..^(٧)".

٢. تطبيق صيغة التعليل في قول الراوي: "لمكان ابنته مني"، فعلة الاستحياء من سؤال رسول الله × هي: كونه زوج ابنته؛ لدلالة اللام على التعليل.

قال ابن فرحون رحمه الله (ت: ٧٦٩هـ): "قوله: (لمكان ابنته): "اللام" لام العلة"^(٨).

وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "(لمكان ابنته) تنبيه على العلة في عدم سؤاله عن حكم المذي بنفسه"^(٩).

وقال ابن الملقن رحمه الله (ت: ٨٠٤هـ): "قوله (لمكان ابنته) هو علة الاستحياء"^(١٠).

٣. تطبيق صيغة الخبر بمعنى الأمر في قوله ×: "يغسل ذكره ويتوضأ"، وهذا أبلغ من مجرد الأمر المجرد.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "(يغسل ذكره) برفع اللام على صيغة الإخبار، وهو استعمال لصيغة الإخبار بمعنى الأمر، واستعمال الإخبار بمعنى الأمر جائز مجازاً، لما يشتركان فيه من معنى

(١) ينظر: إحكام الأحكام (٢٨٠/١).

(٢) ينظر: العدة (١٤٧/١).

(٣) ينظر: الإعلام (٥٥٤/١).

(٤) أخرجه: مسلم، ك: الحيض، ب: إنما الماء من الماء، ح: (٣٤٦).

(٥) أخرجه: البخاري، ك: الغسل، ب: غسل المذي والوضوء منه، ح: (٢٦٥).

(٦) أخرجه: مسلم، ك: الحيض، ب: المذي، ح: (٣٠٣).

(٧) ينظر: الإعلام (٦٥٥/١).

(٨) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٢٠٠/١).

(٩) ينظر: العدة (١٧٥/١).

(١٠) ينظر: الإعلام (٦٤٥/١).

عنها وهي: "كنت رجلاً مذاءً..فسأله"، فتكون علة الأمر بغسل الذكر والوضوء هي: نزول المذي.

٧. تطبيق قاعدة: ما ثبت لأحد الصحابة فإنه يثبت لغيره إلا بدليل يدل على التخصيص، فما ثبت لعلي رضي الله عنه يثبت لغيره من أفراد الأمة.

٨. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: "اغسل"؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

٩. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: "وتوضأ"؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

١٠. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: "وانضح"؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

١١. تطبيق صيغة الإطلاق في قوله ×: "وانضح" يصدق بصورة واحدة، لدلالة الفعل الواقع في سياق الإثبات على الإطلاق.

١٢. تطبيق صيغة الإجمال في قوله ×: "وانضح"، فإنه يطلق على الغسل وعلى الرش، وقد بُيِّنَ في الرواية الأخرى بقوله ×: "اغسل فرجك"، فيحمل النضح هنا على الغسل.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "وانضح" يراد به: الغسل ههنا، والله أعلم، لأنه المأمور به مبيناً في الرواية الأخرى^(٥).

وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وانضح يكون غسلًا ويكون رشًا لكن الغسل هنا متعين ببيان

الإثبات للشيء"^(١)، وينحوه قال ابن العطار^(٢) وابن الملقن^(٣) رحمهما الله.

وقال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨هـ): "هل يجوز في المذي الاقتصار على الأحجار، أو لابد من الاستتباء بالماء؟ المعتمد في المذهب: جواز الاقتصار على الأحجار في الخارج دون الذكر والأنثيين، وصحح ابن دقيق العيد عدم الجواز، كالنووي في شرح مسلم، وصحح في بقية كتبه الجواز، إلحاقاً له بالبول، وحمل الأمر بغسله على الاستحباب، أو أنه خرج مخرج الغالب، قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: وهذا هو المعروف في المذهب، يعني مذهب الشافعي، والله أعلم"^(٤).

٤. تطبيق صيغة الإطلاق في قوله ×: "يغسل ذكره"، فيصدق بصورة واحدة؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الإثبات على الإطلاق.

٥. تطبيق صيغة الإطلاق في قوله ×: "ويتوضأ" فيصدق بصورة واحدة؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الإثبات على الإطلاق.

٦. تطبيق صورة من صور الإيماء إلى العلة وهي: ترتيب حكم على واقعة مسؤول عنها فيدل على أن ما في السؤال من أوصاف هو العلة، وبيانه: أن قوله "يغسل ذكره ويتوضأ" حكم رُتِبَ على واقعة مسؤول

(١) ينظر: إحكام الأحكام (٣٠٢/١).

(٢) ينظر: العدة (١٧٧/١).

(٣) ينظر: الإعلام (٦٤٩/١).

(٤) ينظر: كشف اللثام (٣٠١/١).

(٥) ينظر: إحكام الأحكام (٣٠٢/١).

التطبيق الأصولي:

١. تطبيق دلالة الاقتضاء في قوله ×: (إن الله لا يستحي من الحق)، والمراد: إن الله لا يستحي من ذكر الحق.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "الأقرب أن يجعل في الكلام حذف، تقديره: إن الله لا يمتنع من ذكر الحق، والحق ههنا خلاف الباطل.." (٧).

وقال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "ثم في الكلام حذف، تقديره: إن الله لا يستحي من ذكر الحق...، والحق هنا خلاف الباطل" (٨).

٢. تطبيق مفهوم الصفة في قوله ×: (إن الله لا يستحي من الحق)، فيفهم منه أن الله يستحي من ذكر غير الحق وهو الباطل.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "وبطريق المفهوم: يقتضي أنه يستحي من غير الحق" (٩). وبمثله قال ابن العطار (١٠) وابن الملّين رحمهما الله (١١).

٣. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (المرأة)، فيشمل كل امرأة؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم.

٤. تطبيق قاعدة: "السؤال كالمعاد في الجواب"، في

الرواية الأخرى في الأمر به، فحمل النضح عليه" (١).
١٣. تطبيق مسألة قبول خبر الواحد إذا كان المخبر ثقة، كما حصل للمقداد رضي الله عنه عندما أرسله علي رضي الله عنه وأقرهما النبي × ذلك.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "قد يتمسك به - أو تمسك به - في قبول خبر الواحد من حيث إن عليا رضي الله عنه أمر المقداد بالسؤال ليقبل خبره والمراد بهذا: ذكر صورة من الصور التي تدل على قبول خبر الواحد وهي فرد من أفراد لا تحصى، والحجة تقوم بجملتها لا بفرد معين منها" (٢)،
وبنحوه قال ابن العطار (٣) وابن الملّين (٤) والسفاريني (٥) رحمهم الله.

المطلب الخامس: التطبيق الأصولي على حديث: "نعم، إذا هي رأت الماء"
متن الحديث:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ × قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ - امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ × فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ×: "نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ" (٦).

(٧) ينظر: إحكام الأحكام (٣٥٣/١).

(٨) ينظر: العدة (٢١٨/١).

(٩) ينظر: إحكام الأحكام (٣٥١/١).

(١٠) ينظر: العدة (٢١٨/١).

(١١) ينظر: الإعلام (٦٧/٢).

(١) ينظر: العدة (١٧٥/١).

(٢) ينظر: إحكام الأحكام (٣٠٣/١).

(٣) ينظر: العدة (١٧٨/١).

(٤) ينظر: الإعلام (٦٥٦/١).

(٥) ينظر: كشف اللثام (٣٠٠/١).

(٦) أخرجه البخاري، ك: العلم، ب: الحياء في العلم، ح: (١٣٠)، ومسلم، ك: الحيض، ب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ح: (٣١٣).

قال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "أن النبي × علّق حكم الغسل برؤية الماء فدل على أن المدار على رؤية الماء" (٤).

٨. تطبيق مفهوم الشرط في قوله ×: (نعم، إذا هي رأّت الماء)، فيفهم منه: أنها إذا لم تر الماء فلا يجب عليها الغسل، والمراد بالرؤية هنا رؤية العلم (٥).

قال ابن فرحون رحمه الله (ت: ٧٦٩هـ): "والرؤية يحتمل أن تكون علمية، فتتعدى إلى مفعولين، والثاني مقدّر، أي: "إذا رأّت الماء موجوداً" أو غير ذلك" (٦).
٩. تطبيق أدب من آداب الاستفتاء في قول أم سليم: (هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟..)، وهو: السؤال بـ(هل).

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "وفيه السؤال في الاستفتاء: بهل، تنبيهها على عدم معرفة السائل، فلا يقول هكذا قلت أنا، ولا كنت أعلم ذلك من غيرك، أو قال فلان: بخلاف قولك" (٧). وبمثله قال ابن الملقّن رحمه الله (٨).

المطلب السادس: التطبيق الأصولي على حديث:
"لا، إن ذلك عرق.. الحديث
متن الحديث:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي

قوله ×: (نعم) أي: نعم، عليها الغسل إذا هي احتلمت.

قال ابن فرحون رحمه الله (ت: ٧٦٩هـ): "تقدم القول على "نعم"، و"إذا" تقدمت في الثاني من الأول، وجوابها هنا محذوف يدل عليه ما قبله، أي: "إذا احتلمت فعليها الغسل"، ولو اقتصر القول على "نعم" أغنت عن "إذا" وجوابها" (١).

٥. تطبيق صيغة الوجوب (على) في قولها: (على المرأة غسل إذا هي احتلمت؟ فقال ×: نعم) أي: نعم، على المرأة غسل إذا هي احتلمت، ولفظ (على) من ألفاظ الوجوب.

قال ابن العطار رحمه الله (ت: ٧٢٤هـ): "أن لفظة (على) مقتضاها: الوجوب" (٢)، وبمثله قال ابن الملقّن رحمه الله (٣).

٦. تطبيق قاعدة: ما ثبت لأحد الصحابة فإنه يثبت لغيره إلا بدليل يدل على التخصيص، فما ثبت لأم سليم رضي الله عنها يثبت لغيرها من أفراد الأمة.

٧. تطبيق صورة من صور مسلك الإيماء إلى العلة وهي: ترتيب حكم على وصف بصيغة الشرط والجزاء، فالحكم وهو: (نعم) أي: نعم عليها غسل، وقد رُتّب على وصف وهو: (إذا هي رأّت الماء)، فتكون علة وجوب الغسل: رؤية المنى.

(١) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٢٤٣/١).

(٢) ينظر: العدة (٢٢٠/١).

(٣) ينظر: الإعلام (٧٣/٢).

(٤) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٢٧٥/١).

(٥) ينظر: إحكام الأحكام (٣٥٥/١).

(٦) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٢٤٥/١).

(٧) ينظر: العدة (٢٢٠/١).

(٨) ينظر: الإعلام (٧٣/٢).

حُبَيْشُ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ×، فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "لَا، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ، الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي"^(١).

وفي رواية "وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَاتَرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسَلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي"^(٢).

التطبيق الأصولي:

١. تطبيق قاعدة: "ما ثبت لأحد الصحابة فإنه يثبت لغيره إلا بدليل يدل على التخصيص"، فما ثبت لفاطمة رضي الله عنها يثبت لغيرها من أفراد الأمة. ٢. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (فلا أطهر)، فيشمل نفي كل طهر؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق النفي على العموم.

٣. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (الصلاة)، فيشمل كل صلاة؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم.

٤. تطبيق قاعدة: "السؤال كالمعاد في الجواب"، في قوله ×: (لا) أي: لا تدع الصلاة وقت الاستحاضة. قال ابن فرحون رحمه الله (ت: ٧٦٩هـ): "قوله: (فقال: لا) حرف جواب، كما نقول: نعم،..فالتقدير: لا تدعيها"^(٣).

٥. تطبيق صيغة التعليل في قوله ×: (إِنَّ)، فعلة

الحكم بعدم ترك الصلاة وقت الاستحاضة: كونه دم عرق.

٦. تطبيق صيغة الخصوص في قوله ×: (ذلك)؛ لكونه اسم الإشارة، وأسماء الإشارة نصوص لا تحتمل معنى آخر.

٧. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (دعي)؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

٨. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (الصلاة) فيشمل كل صلاة؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم.

٩. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (الأيام التي كنت تحيضين فيها)، فيشمل كل الأيام التي كانت تحيض فيها؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم.

١٠. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (اغتسلي)؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

١١. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (وصلّي)؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

١٢. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (أقبلت)، فيشمل كل إقبال للحیضة، لدلالة الفعل الواقع في سياق الشرط على العموم.

١٣. صيغة العموم في قوله ×: (الحیضة)، فيشمل كل حیضة؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على العموم.

١٤. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (فاتركي)؛

(٢) أخرجه: البخاري، ك: الحيض، ب: المستحاضة، ح: (٣٠٥).

(٣) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٢٩١/١).

(١) أخرجه: البخاري، ك: الحيض، ب: إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، ح: (٣٢٥).

لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

١٥. تطبيق صورة من صور مسلك الإيماء إلى العلة وهي: ترتيب حكم على وصف بصيغة الشرط والجزاء، فالحكم وهو: (فاتركي الصلاة)، رُتِبَ على وصف وهو: (فإذا أقبلت الحيضة)، فتكون علة الأمر بترك الصلاة: وجود الحيض.

١٦. تطبيق مفهوم الشرط في قوله ×: (فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة)، فيفهم منه: أنه إذا لم تقبل الحيضة فلا تتركي الصلاة.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "وقوله: (فإذا أقبلت) تعليق الحكم بالإقبال والإدبار..^(١)، وبمثله قال ابن العطار^(٢). وابن الملقن^(٣) رحمهما الله.

١٧. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (ذهب قدرها)، فيشمل كلَّ ذهاب لقدر الحيضة؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الشرط على العموم.

١٨. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (فاغسلي)؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

١٩. تطبيق صيغة الإطلاق في قوله ×: (فاغسلي)؛ لدلالة الفعل الواقع في سياق الإثبات لكنه مقيد بقوله (الدم) فيغسل الدم.

٢٠. تطبيق صيغة العموم في قوله ×: (الدم)، فيشمل كل دم الحيض؛ لدلالة (ال) الاستغراقية على

العموم.

قال ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ): "لا يعفى عن يسير دم الحيض لعموم قوله (فاغسلي عنك الدم) فتغسل ولو كانت نقطة يسيرة"^(٤).

٢١. تطبيق صيغة الأمر في قوله ×: (وصلي)؛ لدلالة صيغة (افعل) على طلب الفعل.

٢٢. تطبيق صورة من صور مسلك الإيماء إلى العلة وهي: ترتيب حكم على وصف بصيغة الشرط والجزاء، فالحكم وهو: (فاغسلي عنك الدم وصلي)، رُتِبَ على وصف وهو: (فإذا ذهب قدرها)، فتكون علة الأمر بغسل الدم والصلاة: ذهاب زمن الحيض.

٢٣. تطبيق مفهوم الشرط في قوله ×: (فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي)، يفهم منه: أنه إذا لم يذهب زمن الحيض فلا تغسل ولا تصلي.

٢٤. تطبيق لقاعدة: "ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال"، فالنبي × لم يستفصل منها هل هي ممن تميز الدم أولاً؟ وإنما أمرها بتقديم عاداتها في الحيض.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: ٧٠٢هـ): "وليس في هذا اللفظ الذي في هذه الرواية ما يدل على أنها كانت مميزة أو غير مميزة، فإن ثبت في هذا الحديث رواية أخرى تدل على التمييز ليس لها معارض فذاك، وإن لم يثبت فقد يستدل بهذه الرواية

(٣) ينظر: الإعلام (١٨٩/٢).

(٤) ينظر: شرح عمدة الأحكام (٣٥٣/١).

(١) ينظر: إحكام الأحكام (٣٩٨/١).

(٢) ينظر: العدة (٢٦٢/١).

من يرى الرد إلى أيام العادة سواء كانت مميزة أو غير مميزة،..والتمسك به ينبني على قاعدة أصولية وهي ما يقال: إن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال ينزل منزلة عموم المقال...، نقول ههنا: لما سألت هذه المرأة عن حكمها في الاستحاضة، ولم يستفصلها الرسول × عن كونها مميزة أو غير مميزة، كان ذلك دليلاً على أن هذا الحكم عام في المميزة وغيرها^(١)، وبمثله قال ابن العطار^(٢) وابن الملّين^(٣) والسفاريني^(٤) رحمهم الله

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله تبارك وتعالى على تيسيره وعظيم امتنانه، وأسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وقد توصلت لجملة من النتائج والتوصيات من أهمها:

أهم النتائج:

١. أهمية علم أصول الفقه وعظم شأنه وخطورة أمره، إذ هو أداة الاستنباط من الكتاب والسنة وبه يتم استخراج الأحكام منهما.
٢. كثرة التطبيقات الأصولية التي تشتمل عليها النصوص الشرعية، مما يبين عظم أثر علم أصول الفقه في الأحكام الفقهية.
٣. مراعاة العلماء رحمهم الله وشرح الأحاديث للقواعد الأصولية، وإعمالهم لها أثناء ممارسة عملية الاجتهاد

وتنزيل الأحكام.

أهم التوصيات:

١. الاعتناء بالنصوص الشرعية عموماً والسنة خصوصاً لإقامة البحوث والدراسات حولها.
٢. الاهتمام بالتطبيقات الأصولية وإبراز أثر علم أصول الفقه في المسائل والأحكام.
٣. إجراء دراسة متخصصة في التطبيق الأصولي وبيان شروطه وضوابطه وأدواته ومهاراته.

قائمة المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
١. الإبهاج في شرح المنهاج ، لشيخ الإسلام علي بن عبدالكافي السبكي ، (ت: ٧٥٦هـ)، وولده : تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، ت : (٧٧١هـ) ، دراسة وتحقيق : د/أحمد جمال الزمزمي ، د/نور الدين عبد الجبار صغيري ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ .
 ٢. إحكام الأحكام في شرح أحاديث الأحكام، إملاء الحافظ تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بـ(ابن دقيق العيد) المالكي ثم الشافعي، تحقيق: عبدالمجيد بن خليل العمري وآخرين، دار أسفار، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

(١) ينظر: إحكام الأحكام (٣٩٥/١-٣٩٦).

(٢) ينظر: العدة (٢٦١/١).

(٣) ينظر: الإعلام (١٨٦/٢).

(٤) ينظر: كشف اللثام (٥٠٦/١).

إصدارات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ.

٩. تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن البسام (ت: ١٤٢٣هـ)، باشر تصحيحه وخرج أحاديثه: محمد مجقان، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠. تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول للإمام عبد المؤمن بن عبدالحق البغدادي الحنبلي (ت: ٧٣٩هـ)، شرحه/ عبدالله بن صالح الفوزان، المدرس سابقاً بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، شوال ١٤٢٩هـ.

١١. تيسير مصطلح الحديث، بقلم: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٢. ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٢٨٤هـ.

١٣. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تأليف/ الإمام تاج الدين الفاكهاني أبي حفص عمر بن علي بن سالم الإسكندري المالكي (ت: ٧٣١هـ)، تحقيق ودراسة/ نور الدين طالب، بالتعاون مع لجنة مختصة من المحققين، دار النوادر، بدون تاريخ طبع.

١٤. شرح اللمع في أصول الفقه، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. علي بن عبدالعزيز بن

٣. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥.

٤. الإحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن محمد الأمدي، (ت: ٦٣١هـ)، علق عليه الشيخ: عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، للإمام الحافظ أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بـ(ابن الملقن)، تقديم فضيلة الشيخ صالح الفوزان، وفضيلة الشيخ بكر أبو زيد، حققه وضبط نصه وعزا آياته وخرج أحاديثه ووثق نقوله، وعلق عليه: عبدالعزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦. تحرير علوم الحديث، تأليف: عبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧. تقريب الحصول على لطائف الأصول من علم الأصول لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، تأليف/ د. غازي بن مرشد بن خلف العتيبي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٨. تنبيه الأفهام بشرح عمدة الأحكام، بقلم: فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، من

- الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٢١. القاموس المحيط، تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ.
٢٢. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخریجاً: نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوي، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي، (ت: ١٠٩٤هـ)، قابله على نسخ خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤. لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت: ٧١١)، دار صادر الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م.
٢٥. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (ت: ٦٠٦هـ)، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
٢٦. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل (المشتهر: مختصر ابن الحاجب)، تأليف: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن

- علي العميريني، الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٥. شرح عمدة الأحكام، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، من إصدارات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
١٦. صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
١٧. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج، (ت: ٢٦١هـ)، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
١٨. طرح التثريب في شرح التقریب، للإمام زين الدين أبي الفضل وبه أبي زرعة العراقي، (ت: ٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي بيروت، لبنان ١٤١٣هـ.
١٩. العدة في إعراب العمدة، تأليف: بدر الدين أبي محمد عبدالله بن محمد ابن فرحون المدني (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة - قطر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٢٠. العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، للإمام علاء الدين علي بن داود بن العطار الشافعي، (ت: ٧٢٤هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية،

القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، الطبعة الثاني، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٢. مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ) دار الجيل بيروت تحقيق: عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٣٣. منحة العلام في شرح بلوغ المرام، تأليف: عبدالله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ.

٣٤. منهاج الوصول إلى علم الأصول، تأليف: قاضي القضاة عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت: ٦٨٥ هـ)، ومعه تخريج أحاديث المنهاج، تأليف: الحافظ زيم الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، تحقيق: سليم شعبانية، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

أبي بكر المعروف (بابن الحاجب) (ت: ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور نذير حمادو أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٧. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تأليف الإمام العلامة جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي المعروف ب(ابن الحاجب) (ت: ٦٤٦ هـ)، داسة وتحقيق وتعليق/ د. نذير حمادو، أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة) الجزائر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٨. المستصفي من علم الأصول، لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

٢٩. المصنفي في أصول الفقه، تأليف/ أحمد بن محمد بن علي الوزير (ت: ١٣٧٢ هـ)، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سورية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٠. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، لمحمد بن حسين الجيزاني ، دار ابن الجوزي الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ .

٣١. مفردات ألفاظ القرآن، تأليف: العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار

Fundamentalistic Applications on the Ahadeeth of Rulings (Some purification Ahadeeth from *Umdat Al-Ahkam* “the Mayor of Rulings” as an Exemplar)

Dr. Mashhour Hatim Hamid Alharthy

Associate professor of fundamentalistic jurisprudence (Usul Al-Fiqh)

King Abdulaziz University in Jeddah

College of Arts and Humanities

Department of Shari’a (Islamic Law)

this research titled, “Fundamentalistic Applications on the Ahadeeth of Rulings (Some purification Ahadeeth from *Umdat Al-Ahkam* “the Mayor of Rulings” as an Exemplar)” in which I strived to illustrate the importance of the science of Islamic Fundamentalistic Jurisprudence (Usul Al-Fiqh) and its impact on understanding the Islamic texts, especially on correct deduction. It is obvious that this is one of the most important objectives of the science of Islamic Fundamentalistic Jurisprudence (Usul Al-Fiqh). If it lacks it, it would be a science with little benefit and poor efficacy.

I divided this research into three sections and a conclusion. The first section covers the definition of the fundamentalistic application, linguistically and religiously. The second section covers defining the Ahadeeth of rulings, linguistically and religiously. The third section covers fundamentalistic applications on some of the purification Ahadeeth. I chose six Ahadeeth from the book *Umdat Al-Ahkam* “the Mayor of Rulings” from the purification chapters by Imam Al-Maqdisi, May Allah have mercy on his soul. I applied the fundamentalistic and jurisprudential principles to them.

I ask Allah the Almighty to make this research for him, beneficial for his worshippers, and peace and blessings are being due to the prophet.